مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تقدير موقف محدّث
من جدوى الانزال إلى تطورات الحشد

قراءة مُحدّثة في مضيق هرمز والمسرح العملياتي

اللواء البحري الركن (م)/ عبدالله بن جابر الزايدي
مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية
مركز الخليج للأبحاث

تقدير موقف محدّث

من جدوى الانزال إلى تطورات الحشد.

قراءة مُحدّثة في مضيق هرمز والمسرح العملياتي

مصادر مفتوحة (OSINT)

٣٠ مارس ٢٠٢٦

الملخص التنفيذي.

تُشير المعطيات المتاحة حتى ٢٩ مارس، أن الحشد الأمريكي في مسرح هرمز تجاوز مستوى التعزيز الدفاعي التقليدي إلى بناء قدرة عملياتية متدرجة، مع توسيع هامش الخيارات إذا اتضح أن الجُهد الجوي–والبحري وإجراءات الحماية غير كافية لإعادة فرض عبور آمن ومستقر. وفي الوقت نفسه، تؤكد التصريحات الأمريكية أن هذا الحشد لا يعني، حتى الآن، حسم خيار التدخل البري المباشر، بل يهدف إلى توسيع المرونة والبدائل المتاحة أمام صانع القرار.

وفي المقابل، لا تزال إيران تحتفظ بقدرة فعالة على إبقاء المضيق وبيئته التشغيلية تحت الضغط عبر أدوات التعطيل البحرية غير المتماثل، بما في ذلك الألغام البحرية، والصواريخ الساحلية، والزوارق الساحلية والمفخخة، والمسيرات الجوية. فضلاً عن التهديدات غير المباشرة التي قد تُطال كابلات الاتصالات البحرية والبُنية المرتبطة بها. كما أن سعيها إلى فرض ترتيبات عبور انتقائية أو مشروطة يكشف أن المسألة لا تتعلق فقط بتعطيل ميداني، بل بمحاولة فرض نمط عبور بالإكراه على ممر دولي حيوي. وفي الوقت نفسه، اتسع الغطاء السياسي الدولي الداعم لإعادة حرية الملاحة في المضيق. كما عكسته البيانات الغربية والدولية الأخيرة، ومنها البيان المشترك الصادر في ١٩ مارس والذي ضم ٣٣ دولة، وبيان وزراء خارجية مجموعة السبع في ٢٧ مارس، الذي شدد أيضاً على آثار الاضطراب في الطاقة والأسمدة وسلاسل الامداد.

وعليه، فإن التقدير الراهن هو أن احتمال اللجوء إلى عمل عسكري مباشر ومحدود قد ارتفع ، من دون أن يتحول بعد إلى المسار الأرجح للتنفيذ. أما المسار الأرجح في المرحلة الحالية، فيبقى خفض التهديد عبر بناء وتفعيل ترتيبات المرافقة والحماية، واستمرار الجهد الجوي والبحري، وتوسيع قدرات مكافحة الالغام وتأمين العبور، مع الإبقاء على احتمال العمل المباشر المحدود خياراً احتياطياً إذا تعذّر تحقيق ذلك بهذه الوسائط.

المقدمة.

لم يعد السؤال الرئيس محصوراً في جدوى الإنزال البحري، بل في ما إذا كانت المستجدات الأخيرة قد رفعت من قابليته للتوظيف، أم أن خفض التهديد ما يزال ممكنا بوسائط أخرى أقل كلفة. فقد شهدت الأيام الأخيرة تطورات ذات دلالة أعادت تشكيل التقدير، في مقدمتها تصاعد الحشد الأمريكي، واتساع التوافق السياسي الدولي لإعادة فتح المضيق، واستمرار قدرة إيران على إبقاء الملاحة وبيئتها التشغيلية تحت ضغط فعّال عبر أدوات بحرية غير متماثلة مباشرة وغير مباشرة.

وتتجاوز أهمية هرمز كونه ممراً حيوياً تعبر منه ٢٠% من تجارة النفط والغاز ، إذ يمتد أثر تعطله إلى مجالات أوسع تشمل الأسمدة وسلاسل الغذاء وبعض الامدادات الصناعية الحساسة. ولهذا، فإن اضطراب المضيق لا يضغط على سوق الطاقة فقط ، بل يفتح مسار أوسع لاضطراب اقتصادي دولي، وهو ما أشار إليه بيان مجموعة السبع حين ربط بين هرمز والطاقة والأسمدة وسلاسل الامداد التجارية.

وتتحدد أهمية هذا التحديث من مستويين متداخلة وهي:

- تعزيز البنية العسكرية الأمريكية، بما يوسع هامش الجاهزية والمناورة.
- استمرار التهديد الإيراني، سواء في صورته المباشرة عبر الألغام وغيرها، أو في صورة غير المباشرة، مثل تهديد البيئة التحت لحرية المرتبطة بالممر.

وفي هذا السياق، لا ينطلق هذا التقدير من فرضية الغزو البري الشامل، ولا من الاكتفاء بمنطق الردع، بل من سؤال محدد: هل جعلت المستجدات الحالية توظيف العمل المباشر ضد العقد الساحلية والجُزُر، أم أن خفض التهديد ما يزال ممكناً بوسائط أقل كُلفة وأكثر قابلية للاستدامة؟

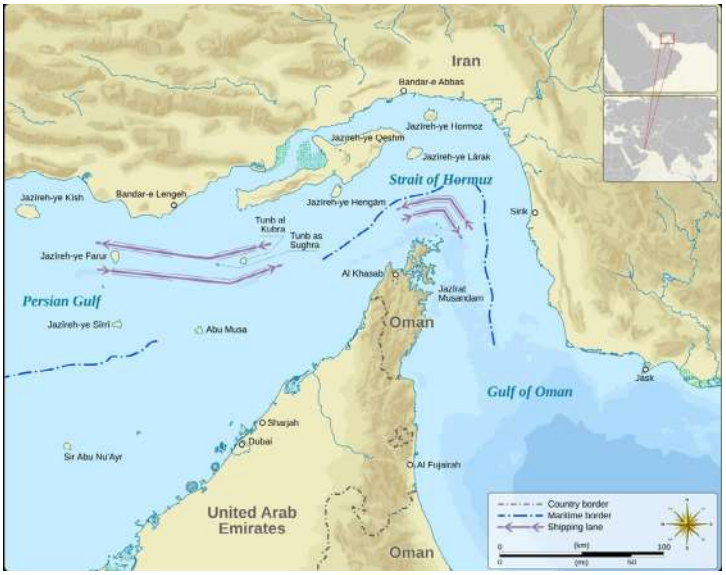

١. الحشد الأمريكي. من تعزيز الوجود إلى بناء قدرة عملياتية متدرجة.

الذي تغير في الحشد الأمريكي ليس الحجم وحده، بل نوع القدرة التي يجري بناؤها داخل مسرح العمليات. فوصول USS Tripoli إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية يؤكد أن واشنطن دفعت إلى المسرح منصة تُضيف قدرة برمائية وجوية متكاملة ضمن تشكيل Tripoli Amphibious Ready Group / 31st MEU،بما يحمله ذلك من مرونة عملياتية أعلى، وقدره أوسع على المناورة والإسناد، وإمكان توظيف عملياتي متدرج داخل بيئة بحرية معقدة. وتشير البيانات إلى أن هذه المجموعة تضم نحو ٣٥٠٠ من البحارة ومشاة البحرية مع أصول جوية ووسائط دعم برمائي.

ويتكامل ذلك مع تحرك USS Boxer Amphibious Ready Group/ IIth MEA، ومع نشر ما بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ عنصر إضافي من الفرقة 82nd المحمولة جواً، ومع بحث إرسال قوات إضافية إلى المنطقة. وهذه المؤشرات مجتمعة توحي بأن الولايات المتحدة لا تُعزز حضوراً رسمياً فحسب، بل تبني قدرة على الاستدامة العملياتية وتوسيع هامش المناورة، بما يسمح بالتدرج من الردع والمرافقة إلى الفعل المباشر إذا اقتضى الموقف.

وتكتسب التصريحات الأمريكية الأخيرة دلالة تفسيرية واضحة: إذ تُشير إلى أن واشنطن ما تزال ترى إمكانية تحقيق أهدافها من دون ادخال قوات برية إلى داخل ايران، وأن التعزيزات الجارية تستهدف توسيع هامش المرونة والخيارات أمام صانع القرار، لا الإعلان عن نمط استخدام نهائي. وعليه، فإن الحشد يُفهم في هذه المرحلة بوصفه رفع لمستوى الجاهزية وتوسيع لهامش الخيارات العملياتية.

> **مؤشرات مجتمعة توحي بأن الولايات المتحدة لا تُعزز حضوراً رسمياً فحسب، بل تبني قدرة على الاستدامة العملياتية وتوسيع هامش المناورة، بما يسمح بالتدرج من الردع والمرافقة إلى الفعل المباشر إذا اقتضى الموقف**

ويُقرأ هذا الحشد أيضًا في ضوء اتساع التأييد السياسي الدولي لإعادة فتح الملاحة في المضيق، وهو ما يمنح واشنطن هامشًا سياسيًا أوسع في إدارة الأزمة، لكنه لا يعني تلقائيًا اكتمال إطار عملياتي جماعي أو ائتلاف مكتمل. فالفارق يظل قائمًا بين اتساع الشرعية السياسية وبين حسم المشاركة، وتقسيم الأدوار، وقواعد الاشتباك، وهو ما يجعل دلالة الحشد، حتى الآن، أقرب إلى توسيع البدائل ورفع الجاهزية منها إلى التعبير عن قرار جماعي باستخدام مباشر.

٢. التهديد الايراني القائم في هرمز. قدرة تعطيل لا سيطرة كاملة.

تتضح أهمية التحول في الحشد الأمريكي عند قراءته في ضوء طبيعة التهديد الإيراني، وحدود أثره، وكيفية انعكاسه على حرية العبور. فجوهر التهديد الايراني في هذه المرحلة لا يتمثل في فرض سيطرة بحرية كاملة على المضيق، بل في إبقائه داخل بيئة تعطيل مرتفعة الكلفة. فإيران يكفيها أن ترفع مخاطر العبور، وأن تدفع شركات التأمين والشحن إلى التعامل مع المضيق بوصفه ممراً غير مستقر، وأن تُلزم الطرف الآخر بجُهد دائم ومُكلف في الحماية والمرافقة والردع والتطهير.

وتتمثل خطورة التهديد في أنه تهديد مركب من عدد من الوسائط تشمل الألغام البحرية، والصواريخ الساحلية، والزوارق السريعة والمفخخة، والمسيرات الجوية، فضلا عن احتمال استهداف كابلات الاتصالات البحرية والبنية المرتبطة بها. وتكمن خطورة هذه الأدوات في قدرتها على إبقاء البيئة البحرية في حالة تهديد دائم، بما يهز الثقة التشغيلية ويفرض على

الطرف المقابل جهداً وقائياً مستمراً. وتمثل الألغام البحرية العقدة الأخطر في هذا السياق، لأنها لا تُهدد السفينة فقط، بل تُهدد سلامة الممر الملاحي نفسه. لذلك، أي نقاش عن فتح الممر يظل غير مكتمل ما لم يقترن بقدرة حقيقية على تطهيره وتأمينه ومنع إعادة تلغميه لاحقاً. ويُعزز هذا التقدير التحذير الايراني العلني في ٢٣ مارس بأن أي هجوم على الساحل أو الجزر الاستراتيجية سيقود إلى اغلاق واسع وزرع للألغام، بما يُؤكد أن جوهر الضغط ما زال قائماً في قابلية الممر للتعطيل.

وبصورة أوسع، تُشير كثافة الضربات واتساع نطاقها وتنوع أهدافها إلى اتجاه تراكمي يضغط على أدوات القوة الإيرانية ويُضعف بعض مرتكزاتها القتالية والتنظيمية تدريجيًا، من دون أن يعني ذلك تلاشي قدرتها على التأثير أو فقدانها القُدرة على إبقاء الموقف ضمن مستوى مرتفع من التعطيل والضغط. فالمعطيات المتاحة توحي بأن طهران تتعرض لاستنزاف متواصل في بنيتها العسكرية ومنظومات الإسناد والقيادة وبعض القواعد الصناعية والبحثية المرتبطة بالمجهود الحربي. بما يحد من قدرتها على تعويض الخسائر والمحافظة على الفاعلية نفسها إذا طال أمد الحرب. ويدخل في هذا السياق مقتل قائد بحرية الحرس الثوري الأدميرال علي رضا تنكسيري، ومعه رئيس استخبارات هذه القوة بهنام رضائي. إذ يعكس هذا الاستهداف أن الضغط الجاري لا يقتصر على الوسائط المادية للتهديد البحري، بل يمتد إلى بنيته القيادية أيضًا. غير أن دلالة ذلك لا تتمثل في سقوط قدرة إيران على التعطيل، بل في ازدياد الضغط على قدرتها على إدارة هذا التهديد وتنسيقه والمحافظة على فاعليته إذا طال أمد الصراع.

ومع ذلك، لا تزال إيران تحتفظ، بدرجات متفاوتة، بعناصر قوة مؤثرة تجعل من المبكر الحديث عن تراجع حاسم في قدرتها على التأثير في المدى القريب. وتتمثل هذه العناصر في القدرة على مواصلة الإطلاق الصاروخي والمسيّر، وإبقاء مضيق هرمز وبيئته التشغيلية تحت تهديد مستمر، وتهديد بُنى الطاقة الإقليمية بما يُمدد أثر الحرب إلى تجاوز مسرح الاشتباك المباشر. ومن ثم، فإن المسار الأرجح لا يتمثل في سقوط سريع للقدرة الإيرانية الحالية على الفعل، بل في تآكل تدريجي في قدرات التأثير لديها، مع بقاء هامش معتبر من القدرة على التعطيل وفرض كلفة مستمرة.

أما على المستوى السياسي– العملياتي، فإن سعي طهران إلى فرض ترتيبات عبور انتقائية لا يعكس مجرد تعطيل ميداني، بل محاولة لفرض سلطة تنظيمية بالإكراه على ممر دولي باستخدام أدوات ضغط عملياتية. والخطر هنا لا يقف عند حدود التعطيل المؤقت، بل يمتد إلى محاولة تغيير نظام العبور القائم إذا تُرك هذا النمط يترسخ ويتحول إلى واقع عملي.

٣. قيود مسرح هرمز. وحدود التفوق التقني.

يفرض مسرح هرمز، وبحكم طبيعته الجغرافية، قيود تجعل خفض التهديد أكثر تعقيدا من مجرد كشف الأهداف أو استهدافها. فطبيعة المسرح تقوم على بيئة معقدة تتمثل في سواحل متعرجة، وتداخل بين الساحل والجزر، وممرات ضيقة، ومياه ضحلة، وعقد متفرقه قابلة لتوزيع التهديد عليها. جميع هذه الخصائص لا تمنح ايران سيطرة بحرية كاملة، لكنها تمنحها أفضلية دفاعية في الإخفاء، والانتشار، وإعادة التموضع، وإطالة أمد التهديد، بما يجعل المعالجة جهد متصل من الكشف والتحييد والتطهير والحماية، لا ضربة حاسمة واحدة.

والتفوق التقني الأمريكي، بما يتضمنه من توظيف متقدم لأدوات الاستطلاع والذكاء الاصطناعي العسكري، والدمج والتحليل، يُعزز سرعة كشف التهديدات، ويدعم الاستهداف، ويرفع جودة الوعي بالموقف، لكنه يظل محدود الأثر أمام بعض معضلات المسرح الأساسية، ولا سيما تطهير الألغام، وتأمين الممر، وحماية الملاحة ، ومنع انتاج التهديد البحري.

وعليه، فإن التفوق التقني يخفف ضبابية المسرح، لكنه لا يرفع القيود التي يفرضها. ومن ثم، فإن ما يُبطئ ترجيح العمل المباشر لا يرتبط بنقص في القدرة على الرصد والاستهداف، بل إن مسرح هرمز نفسه يحد من الجدوى، ويُعقد الحسم، ويرفع كلفة الاستدامة.

٤. مراكز الثقل ونقاط الضعف.

تتمثل مراكز الثقل في هذا المشهد، على المستوى الاستراتيجي، في حرية العبور واستدامته بوصفها جوهر المصلحة الدولية في المضيق، وفي الشرعية السياسية لإعادة فتح الملاحة بما تمنحه من غطاء لحشد الدعم وتخفيف الكلفة الدبلوماسية، وفي منع فرض نظام عبور قسري أو انتقائي من شأنه تغيير قواعد المرور في ممر دولي حيوي. كما يتمثل مركز الثقل العملي الأبرز في القدرة على تحويل الفتح المؤقت للممر إلى استقرار ملاحي مستدام.

وفي المقابل، تتمثل أبرز نقاط الضعف في قابلية الممر للتعطيل المستدام رغم التفوق العسكري المقابل، وفي صعوبة تحويل النجاح العسكري الأولي إلى استقرار ملاحي دائم، وفي الفجوة القائمة بين اتساع التأييد السياسي وعدم اكتمال الإطار العملياتي الجماعي، فضلًا عن أن ضيق المسرح وتعقيده يرفعان كلفة الحماية والتطهير والاستدامة أكثر مما يرفعان كلفة الضربة الأولية ذاتها.

٥. محركات التصعيد والتهدئة.

تتمثل محركات التصعيد الرئيسة في اتساع استخدام الألغام البحرية أو انتقالها إلى تعطيل واسع النطاق، وفي استهداف سفن تجارية أو بنى بحرية حساسة بما يرفع الكلفة الاقتصادية والسياسية بصورة حادة، وفي محاولة فرض ترتيبات عبور قسرية أو انتقائية بما يتجاوز التعطيل إلى تغيير نظام العبور القائم، وفي فشل ترتيبات الحماية في إعادة استقرار المرور الملاحي رغم الحشد البحري والجوي، فضلًا عن اتساع نطاق الاشتباك جغرافيًا أو دخول أطراف إضافية على نحو يحول الأزمة من مسرح محدود إلى صراع أوسع.

أما محركات التهدئة فتتمثل في نجاح ترتيبات الحماية والمرافقة ومكافحة الألغام في استعادة قدر معقول من انتظام العبور، وفي تراجع وتيرة الهجمات المباشرة على الملاحة أو البنية المرتبطة بها، وفي بقاء المواجهة ضمن سقف الضبط المتبادل دون الانزلاق إلى مسارات أوسع، وفي قدرة الجهد البحري والجوي القائم على خفض التهديد دون الحاجة إلى الانتقال إلى عمل بري مباشر أو ضغط أوسع على عقد استراتيجية أعلى قيمة.

٦. الخيارات الأمريكية داخل مسرح هرمز.

بعد تحديد معطيات الحشد والتي شملت التأييد السياسي والدولي، وطبيعة التهديد، وقيود المسرح، تصبح الخيارات الأمريكية داخل مسرح هرمز أوضح من حيث موقعها وحدودها. فالسؤال الحاسم هنا ليس

ما إذا كانت واشنطن تملك خيارات، بل أي الخيارات أكثر اتصالًا بالغاية السياسية–العسكرية المطلوبة، وأيها أقل كلفة وأكثر قابلية للاستدامة. وتندرج الخيارات الامريكية في هرمز بحسب مستوى الارتباط بالعُقد الجغرافية المؤثرة في حرية العبور،

وهذه الخيارات تتمثل في :

- الاحتمال الأول، وهو الأرجح في المرحلة الحالية. ويتمثل في خفض التهديد من دون السيطرة المباشرة على عُقد جغرافية، وذلك عبر بناء وتفعيل ترتيبات حماية العبور، واستمرار الجُهد البحري والجوي، وتوسيع قدرات مكافحة الألغام، وممارسة الضغط على مصادر التهديد القريبة من خطوط الملاحة. ويرتبط هذا الاحتمال جغرافيًا بممرات العبور نفسها أكثر مما يرتبط بالسيطرة على الجزر. ويُركز على تأمين المسارات البحرية، وإبقاء المرور ممكنًا، ومنع تحويل المضيق إلى منطقة تعطيل مستدام.

- الاحتمال الثاني. فيتمثل في عمل مباشر محدود ومركّز ضد عُقد جغرافية محددة إذا ثبت أن خفض التهديد على خطوط الملاحة لم يعد كافيًا. وهنا لا يكون الهدف احتلال مساحة واسعة، بل تفكيك نمط التعطيل عند نقاط ارتكازه الجغرافي، أي الجزر والعقد الساحلية التي تتيح مراقبة الممرات، أو دعم النيران من الساحل، أو تسهيل إعادة إنتاج التهديد البحري. وفي هذا المستوى يمكن الإشارة، بصيغة تحليلية لا تقريرية، إلى جزر قشم ولارك وأبو موسى بوصفها عُقد جغرافية تؤثر في بيئة العبور.

- أما الاحتمال الأعلى كُلفة، فيتمثل في توسيع نطاق الضغط ليشمل عُقد ذات قيمة استراتيجية أعلى خارج المضيق نفسه، ولا سيما الأصول المرتبطة بإدامة القدرة الإيرانية على تعطيل الملاحة، مثل عُقد تصدير الطاقة أو البنية الداعمة للعمليات البحرية. ويهدف هذا المسار إلى نقل مركز الضغط من داخل المضيق إلى مصادر التهديد، ورفع كلفة الاستمرار، وتقليص القدرة على إعادة إنتاج التهديد البحري، أكثر من كونه سعيًا للسيطرة الجغرافية المباشرة. وتندرج ضمن هذا السياق التقارير التي تحدثت عن بحث خيارات تتعلق بجزيرة خرج وغيرها من العُقد ذات القيمة العالية، لكن من دون ما يكفي للجزم بتحويلها إلى قرار نهائي.

> **خفض التهديد من دون السيطرة المباشرة على عُقد جغرافية، وذلك عبر بناء وتفعيل ترتيبات حماية العبور، واستمرار الجُهد البحري والجوي، وتوسيع قدرات مكافحة الألغام، وممارسة الضغط على مصادر التهديد القريبة من خطوط الملاحة**

٧. الخلاصة التقديرية.

تشير محصلة المعطيات حتى الآن إلى أن المسرح انتقل من تعزيز الوجود إلى بناء قدرة عملياتية متدرجة. فالدفع ب USS Tripoli، وتحرك Boxer ARG /IIth MEU، واتساع التأييد السياسي الدولي لإعادة فتح الملاحة، مع بقاء الخطاب الأمريكي عند حد توسيع الخيارات من دون الإقرار بالحاجة إلى إدخال قوات برية داخل إيران. كلها عناصر رفعت وزن البدائل الأعلى كلفة، من غير أن ترقى بعد إلى مستوى الحسم.

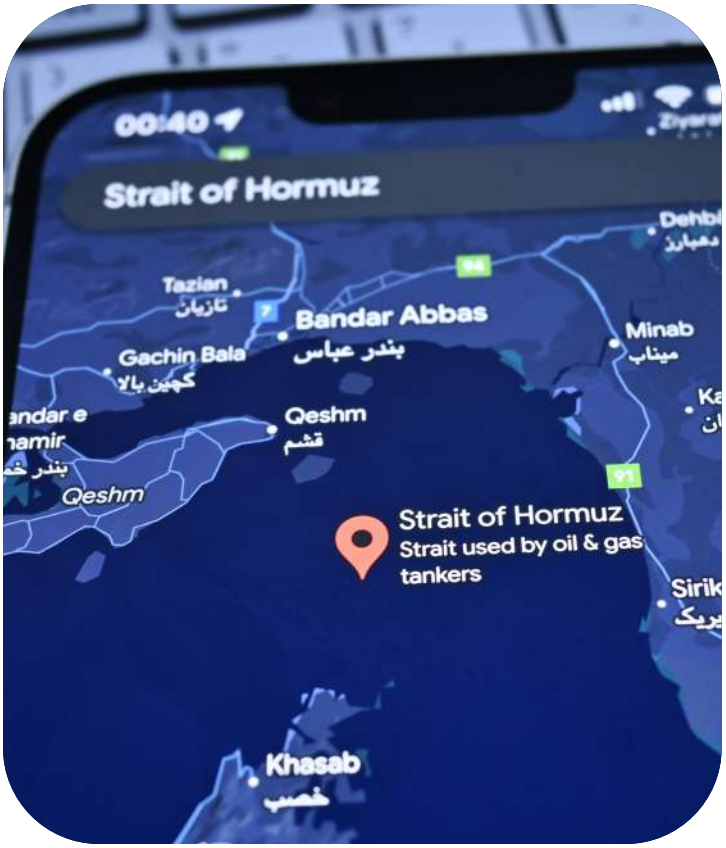

ومع ذلك، فما يزال ترجيح العمل المباشر مقيدًا بجملة عوامل كابحة: استمرار التهديد الإيراني في صورة تعطيل غير متماثل، وطبيعة المضيق بوصفه مسرحًا يفرض أن يكون الفتح فعل استدامة لا فعل افتتاح فقط، إضافة إلى أن التأييد السياسي الدولي، على أهميته، لم يتحول بعد إلى إطار عملياتي مكتمل. كما أن محركات التصعيد المحتملة، رغم خطورتها، لم تبلغ بعد مستوى يفرض الانتقال الحتمي إلى الخيار الأعلى كُلفة.

وعليه، فإن الصياغة الأدق هي أن الإنزال البحري أو العمل البري المحدود لم يعد خيارًا احتياطيًا هامشيًا، لكنه لم يتحول بعد إلى الخيار الأرجح للتنفيذ. أما الثابت حتى الآن فهو رفع مستوى الجاهزية، وتوسيع هامش الخيارات العملياتية، وتهيئة بدائل أوسع.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64